الوجـــيز
في
شرح البيقونية

بقلم
فهد عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبي الله وعلى آله وصحبه، وبعد

فهذا شرح وجيز لمنظومة البيقوني، وهي المنظومة التي يبدأ بها طالب العلم الشرعي دراسته في علم مصطلح الحديث، وقد خصصها الناظم لبيان أنواع الحديث مع زيادة يسيرة تتعلق بعلم الرجال، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا الشرح خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزل مثوبة من قرأه أو درّسه ودعا لكاتبه الفقير إلى ربه تعالى.

***

«بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ بالحمد مصلياً على محمد خير نبي أرسلا»

ابتدأ الناظم بالبسملة والحمدله اقتداء بالقرآن الكريم، وقال: (أبدأ بالحمد) أي أبدأ بالحمد لله بعد البسملة، (مصلياً على محمد خير نبي أرسلا) فرسول الله (ص) نبي ورسول أيضاً، وثبت في مسلم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ص قال: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع»[1].

***

«وذي من أقسام الحديث عدة وكل واحد أتى وحده»

قوله: (وذي) إشارة لأقسام الحديث التالية في نظمه، وقد اقتصر على بعض الأقسام ولم يستوعبها جميعها، (وكل واحد أتى وحده) أي وكل قسم من هذه الأقسام أتى مع حده أي تعريفه، فالمراد بالحد: التعريف.

***

«أولها (الصحيح) وهو ما اتصل إسناده ولم يشذ أو يعل»

أول أقسام الحديث هو الصحيح، وقد عرفه بقوله: (وهو ما اتصل إسناده) أي أن يكون الإسناد متصلا من مبتداه إلى منتهاه دون أن يكون فيه سقط أو انقطاع، فكل روا يروي عن شيخه.

١() أخرجه مسلم (٢٢٧٨).

فمثلا: كان الحديث يرويه (محمد عن خالد عن علي) فلو روى محمد عن علي يكون بذلك قد أسقط خالدا، فلا يكون الحديث متصلا.

لكن اتصال الإسناد لا يكفي للحكم على الحديث بالصحة، فذكر الناظم شرطا آخر وهو قوله: (ولم يشذ أو يعل) فلا بد أن يخلو الحديث من الشذوذ والعلة، وسيأتي بيان هذين الاصطلاحين.

***

«يرويه عدل ضابط عن مثله معتمد في ضبطه ونقله»

أي يشترط في راوي الحديث أن يكون عدلا، والعدالة هي: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى مجتنبا خوارم المروءة[1]، أي أن يكون مجتنبا للكبائر كالسحر والزنا والسرقة، ومجتنبا لما يستهجن في عرف الناس كأن يكثر القهقهة والضحك الشديد في مجامع الناس، ويشترط أن يروي عن مثله في هذا الوصف بحيث تكون سلسلة الإسناد عدولاً، وضابطين أيضاً، والضبط نوعان: ضبط صدر وضبط سطر، أما ضبط الصدر فأن يكون حافظا لما يرويه، متقناً له، وأما ضبط السطر فأن يكون حافظاً لكتابه الذي دوّن فيه أحاديثه، فلا يترك لأحد مجالا للدس فيه، وأن يكون مقابَلا مصححاً أي أن يكون راجعه على كتاب شيخه هذا إذ كان يحدث من كتابه.

(١) ينظر: نزهة النظر ص٢٠٥.

وقوله: (عن مثله) أي أن يكون جميع رواة الحديث متصفين بصفة العدالة والضبط.

وقوله: (معتمد في ضبطه ونقله) هذا الشطر تأكيد لما ذكره سابقاً.

نخلص مما مضى إلى أن شروط الحديث الصحيح خمسة، وهي:

١- عدالة الرواية

٢- ضبط الراوي.

٣- أن يكون جميع رواة الحديث من مبتداه إلى منتهاه على هذا النحو: عدولا ضابطين.

٤- السلامة من الشذوذ.

٥- السلامة من العلة.

***

«والحسن: المعروف طرقا وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت»

هذا هو القسم الثاني من أقسام الحديث، وهو الحديث الحسن، فذكر الناظم بأن الحسن ما توافرت فيه شروط الصحيح إلا أن رجاله لم تشتهر بالضبط والعدالة كاشتهار رواة الصحيح، فقوله: (المعروف طرقا) أي أن رواته المخرجون له معروفون، وهذا كناية عن اتصال السند، وذلك كأن يكون الحديث من رواية راو اشتهر برواية أهل بلده كقتادة في البصريين فإن حديثهم اذا جاء عن قتادة ونحوه ممن هو بمنزلته كان مخرجه أي رواته معروفين لشهرة سلسلة قتادة عند المحدثين.

والحد الجامع للحسن أن نقول: هو ما اتصل إسناده بنقل العدل خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة.

***

«وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو (الضعيف) وهو أقساماً كثر»

هذا هو القسم الثالث من أقسام الحديث وهو الضعيف، وهذا القسم تعريفه: ما قصر عن رتبة الحديث الحسن أي لا تنطبق عليه شروط الحديث الحسن، ومن باب أولى ألا تتوفر فيه شروط الحديث الصحيح، وبناء على ذلك فإن الحديث الضعيف ما لا تتوفر فيه شروط القبول، والضعيف بحسب تقسم المصنف يعني به المردود عموما إذ من الضعيف ما هو خفيف الضعف ومنها ما هو شديده.

***

«وما أضيف للنبي (المرفوع) وما لتابع هو (المقطوع)»

انتقل الناظم الى ذكر أنواع خاصة من الحديث باعتبار اتصال السند إلى منتهاه أو عدمه وما يتصل بذلك، ولا علاقة لهذه الأنواع بالصحة والضعف بمعنى أنه لا تلازم بينها وبين الصحة أو الضعف، ولهذا فقد يكون بعضها صحيحا وبعضا الآخر ضعيفاً، ومن هذا الأنواع: المرفوع، قال فيه الناظم: "وما أضيف للنبي المرفوع"، فالمرفوع هو ما يضاف إلى النبي ﷺ أي يقول الراوي فيه عن رسول الله أنه قال كذا، وهذا بخلاف ما أضيف إلى التابعي فيقال فيه المقطوع.

فمن المرفوع حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: بني الإسلام على خمس إلخ الحديث،

ومن المقطوع ما صح عن الحسن البصري: «إن الإيمان ليس بالتحلي ولا بالتمني؛ إنما الإيمان ما وقر في القلب، وصدقه العمل».

***

«و(المسند) المتصل الإسناد من راويه حتى المصطفى ولم يبن»

الحديث المسند نوع من أنواع الحديث، ولا يتصف الحديث بذلك إلا إذا توافر فيه شرطان:

الأول: اتصال السند، فلا يكون فيه انقطاع وهذا هو معنى قول الناظم: المتصل الاسناد من راويه حتى المصطفى، وقال: «ولم يبن» أي لم ينقطع.

والشرط الثاني: أن يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ولهذا قال: «من راويه حتى المصطفى»، وهذا يعني أن الحديث الموقوف على الصحابي وكذلك المقطوع على التابعي لا يدخل ضمن هذا النوع.

***

«وما بسمع كل راو يتصل إسناده للمصطفى ف(المتصل)»

الحديث المتصل هو أن يروي الراوي الحديث عن شيخه بسماعه له، وكذلك شيخه يسمعه عن شيخه وهكذا حتى يتصل السند برسول الله ﷺ، إذاً: الحديث المتصل هو: ما يتصل إسناده بسماع كل راو من رواته ممن فوقه في الإسناد، وليس شرطاً أن يصرح الراوي بالسماع؛ لأن ثمة طرقا معتبرة

للسماع منها: القراءة على الشيخ أي أن يقرأ الطالب على الشيخ من كتاب والشيخ ممسك بكتابه يسمعه ويصحح له، وثمة طرق أخرى إذا حصلت كان السند متصلا، والصيغ المستعملة في الدلالة على الاتصال هي: «سمعت» و«أخبرني»، و«حدثني» أو بالجمع: «سمعنا» و«حدثنا» و«أخبرنا».

***

«(مسلسل) قل: ما على وصف أتى مثل: أما والله أنباني الفتى

كـذاك قـــد حـدثنيه قـائما أو بعد أن حدثني تبسما»

هذا هو النوع الخامس وهو المسلسل، وهو أن تتكرر في طبقة من طبقات السند صفة سواء كانت قوليه أم فعلية أو كليهما، أما القولية فكأن يقول كل راو لتلميذه: والله أنبأني فلان، وهكذا من مبتدئ الإسناد إلى منتهاه، ومن أمثلته: قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه إني أحبك فقل في دبر كل صلاة اللّهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فإنه مسلسل بقول كل من ر واته إني أحبك.. الخ.

وأما التسلسل بالفعل كأن يقول كل روا في السند: حدثني فلان وهو قائم، وهكذا من مبتدئ السند الى منتهاه، ومثله أيضاً أن يبتسم الراوي لتلميذه بعد تحديثه الحديث، ومن أمثلته حديث أبي هريرة: «شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم، وقال: خلق الله الأرض يوم السبت.. إلخ، فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه.

والتسلسل يفيد تأكيد اتصال الحديث، ولهذا ذكره الناظم بعد الحديث المتصل.

والأحاديث المسلسلة الصحيحة قليلة جداً، فقلما يخلو مسلسل من ضعف، والمقصود التسلسل الذي لأجله سمي الحديث مسلسلا كالحديث المسلسل بالتشبيك فإن أصله في مسلم لكنه بالسند المسلسل ضعيف.

وأصح الأسانيد المسلسلة الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف، وأن كل راوي يقرأ سورة الصف على تلميذه ثم الحديث المسلسل بالأولية، وهو حديث الراحمن يرحمهم الرحمان، يقول كل راو في السند: وهو أول حديث سمعته من فلان.

***

«(عزيز) مروي اثنين أو ثلاثة (مشهور) مروي فوق ما ثلاثة»

في هذا البيت ذكر المصنف تصنيفا آخر للحديث باعتبار عدد من نقله، فذكر العزيز والمشهور، أما العزيز فهو ما يرويه اثنان أو ثلاثة من الرواة، والمشهور ما يرويه أكثر من ثلاثة ما لم يبلغ حد التواتر، وهذا هو مذهب جلة من أهل العلم ثم لما جاء الحافظ ابن حجر جعل العزيز ما رواه اثنان، والمشهور ما رواه ثلاثة[1].

---

[1] ينظر: نزهة النظر ١/ ٢٧٥

وسمي العزيز بهذا الاسم من العزة وهو الندرة وقلة الوجود[١]، فالحديث العزيز قليل، وقد عبّر بعض أهل العلم عن المشهور بالمستفيض، وبهذا يظهر أن أهل الحديث عندما يقولون في حديث ما: إنه مشهور فلا يعنون أنه مشهور بين عامة الناس مثلا أو بين طائفة خاصة من أهل العلم، أو بين عموم المسلمين، فمثلا: حديث: «إنما الاعمال بالنيات» ليس مشهوراً على اصطلاح المحدثين؛ لأنه لم يروه في بعض طبقاته غير راو واحد، فهو غريب لا مشهور رغم شهرته بين المسملين عموماً، بل إن هناك أقوالا مشهورة بين الخطباء والناس على أنها أحاديث وليست كذلك منها: "النظافة من الإيمان"، وهو حديث موضوع، وكذلك حديث: "اعمل لدنياك كأنك تعيش ابدا، واعمل لاخرتك كأنك تموت غدا» وهذا أيضا ليس له أصل، أي أنه موضوع[٢]، وغيرها كثير، وقد صنف بعض أهل العلم مصنفات في بيان درجة الأحاديث المشهرة بين الناس منها كتاب: «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسخاوي.

بقي الكلام على الحديث الغريب، لأن الناظم ذكر ما رواه ثلاثة فأكثر وما رواه اثنان، وكان من المناسب أن يذكر ما رواه راو واحد وسيذكره لاحقا، والأولى أن يكون في هذا الموضع.

---

[١] ينظر: فتح المغيث ٤/٩.

[٢] ينظر: نزهة النظر ص٢٠٥.

***

«(معنعن) كعن سعيد عن كرم (ومبهم) ما فيه راوٍ لم يسم»

الحديث المعنعن من أهم أنواع الحديث، والمقصود به أن يروي الراوي عمن عاصره ما لم يسمعه منه بلفظ يوهم سماعه، فيقول: عن فلان، وقد فرق أهل العلم هنا بين نوعين من الرواة الذين يروون بالعنعنة:

النوع الأول: ألا يكون الراوي معروفاً بالتدليس، فهذا تقبل عنعنته، وتحمل على السماع أي على أنه سمع من شيخه الذي عنعن عنه.

والثاني: أن يكون الراوي معروفا بالتدليس فلا تقبل عنعنته عن شيخه الذي عنعن عنه إلا إذ صرح بالتحديث ولو في طريق أخرى، ومن أمثلة هذا النوع ابن جريج المكي ومحمد بن إسحاق.

أما المبهم فهو كما قال المصنف: ما فيه راو لم يسم، أي أن يكون في الإسناد رجل غير مسمى كأن يقول أحد الرواة: حدثني رجل أو عن شيخ ونحو ذلك، فـ«رجل» أو«شيخ» مبهم، فنحن لا نعلم عين الراوي حتى نعرف حاله من حيث قبول روايته وعدمه، ولهذا فإن الحديث ضعيف إذا جاء بإسناد على هذا النحو إلا إذا جاء من طريق أخرى وكان فيها بيان لهذا الراوي المبهم، وكان ثقة، وتوفرت شروط الحديث المقبول الأخرى فيه فحينئذ يصح الحديث.

***

«وكلُ ما قلَّت رجاله علا وضده ذاك الذي قد نزلا»

من أنواع علوم الحديث: العالي والنازل، والإسناد العالي هو: ما قلّ عدد رواته، والنازل: ما كثر عدد رواته، فلو روى الإمام البخاري مثلا حديثا ما بإسناد ثلاثي أي في ثلاثة رواه، ورواه أحد أقرانه بإسناد فيه أربعة رواه فنقول: إسناد البخاري عال واسناد قرينه نازل، وقد اشتمل صحيح البخاري على أسانيد عالية يبلغ عدد رجال السند الواحد ثلاثة رجال، وهي تزيد على عشرين حديثاً، وعرفت بثلاثيات البخاري[١]، وأيضاً عُرف بالرباعيات، وكان ينزل أحياناً حتى يصل إلى تسعة رجلا في السند الواحد، ومن تفننه رحمه الله أنه قد يسوق الحديث بإسناد عال في موضع ونازل في موضع آخر، وقد يفعل ذلك لغرض فقهي ما.

هذا ويستفاد من علو الإسناد قلة احتمال الخطأ؛ إذ كلما قلّ عدد الرواة ضعف احتمال الخطأ، وكلما كثر عدد الرواة كثر احتمال الخطأ، ولهذا كان أهل الحديث يبحثون عن الأحاديث العالية الأسانيد ويرحلون في سبيل ذلك، قال الإمام أحمد: "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف"[٢].

***

«وما أضفته إلى الأصحاب من قول وفعل فهو (موقوف) زُكن»

---

[١] ينظر: فتح المغيث ٣/ ٣٤٢.

[٢] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ١٢٣.

الحديث الموقوف هو ما يروي عن الصحابي من قوله أو فعل ونحوهما، وهذا يسمى حديثا تجوزا وإلا فهو لا ينسب إلى النبي ﷺ، ومن الموقوف القولي قول أبي بكر رضي الله عنه: «إياكم والكذب، فإن الكذب مجانب للإيمان»[1].

ومن الأثار الموقوفة الفعلي ما صح عن ابن عمر أن صهيباً صلى على عمر رضي الله عنهم أجمعين.

***

«(ومرسل) منه الصحابي سقط وقل: (غريب) ما روى راو فقط»

الحديث المرسل هو الذي سقط من إسناده الصحابي أو بالأصح هو أن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ، والحديث المرسل من أنواع الضعيف لعدم معرفتنا بالواسطة بين التابعي والنبي ﷺ، ولو كنا نعلم أنه صحابي لما ترددنا في تصحيحه؛ لأن الصحابة عدول، ولهذا كان التعريف الثاني أصح من الأول، لأن ثمة احتمالاً بأن التابعي رواه عن تابعي غيره فنحتاج للتفتيش عن حاله، ولهذا حكم عليه أهل العلم بالضعف، وبعضهم فهم من عبارة للشافعي أنه يقبل مراسيل سعيد بن المسيب خاصة، قالوا: لأنه

---

[1] الصحيح المسند من آثار الصحابة في الزهد ١/٢٢.

تتبعها فوجدها مسندة من طرق أخرى[١]، وقيل: لأنه رواها عن أبي هريرة رضي الله عنه فسعيد كان زوج ابنة أبي هريرة[٢] والذي رجحه النووي وغيره أن المرسل عند الشافعي مرجِّح، وليس دليلا مستقلا، ولاعتبار المرسل كذلك ذكروا عنه جملة شروط ، وهي:

أولا: أن يكون المرسِل من كبار التابعين.

ثانيا: أن يكون إذا سمى لا يسمي إلا ثقة، أي ألا يكون معروفا بالرواية عن الضعفاء.

ثالثاً: أن تصح الرواية المرسلة إليه.

رابعاً: أن يأتي الحديث من طريق أخرى صحيحة أو مرسل آخر يوافقه في الباب بشرط أن تجتمع فيه نفس الشروط السابقة، وزاد بعضهم شرطا وهو ألا يكون أحد المرسلين قد أخذ العلم عن شيوخ الحديث الثاني أي الا يجتمعان في شيخ واحد.

خامساً: إذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.

سادساً: أن يوافق قول صحابي أو يفتي أكثر العلماء بمقتضاه[٣].

---

[١] ينظر: اختصار علوم الحديث ص٤٨.

[٢] ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/٤٧٨.

[٣] ينظر: تدريب الراوي ص٢٢٤.

أما الغريب فهو ما يرويه راو واحد، فيأتي هذا الحديث من طريقه وحده ولا يأتي من طريق راو آخر، وقد صنف العلماء مصنفات في هذا النوع من الحديث منها الغرائب والأفراد للدارقطني، ومعجما الطبراني الأوسط والصغير.

ويبقى أن ننتبه لأمر مهم وهو أن الحديث إنما يوصف بكونه مشهورا أو عزيزا او غريبا إذا تحقق في إحدى طبقات السند الصفة التي بسببها سمي بهذا الاسم فمثلا: إذا كان لحديث ما أربع طبقات: في الطبقة الأولى أربعة رواه وفي الطبقة الثانية ثلاثة، وفي الطبقة الثالثة راويان، وفي الطبقة الرابعة راو واحد هو الذي يروي هذا الحديث، فالعبرة بأقل طبقة من حيث العدد وبما أن أقل طبقة كانت راوياً واحداً فهو حديث غريب حتى وإن كان عزيزا أو مشهورا في إحدى طبقاته، وقد تقدم التمثيل بحديث: «إنما الاعمال بالنيات»، فهو غريب في طبقتي الصحابة والتابعين فلم يروه عن رسول الله إلا عمر بن الخطاب، ولم يروه عنه إلا علقمة بن وقاص الليثي، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد ثم اشتهر بعد ذلك بل وتواتر، لكنه مع هذا حديث غريب[1].

***

«وكل ما لم يتصل بحال إسناده (منقطع) الأوصال»

---

[1] ينظر: مقدمة علوم الحديث ص٢٧١.

الحديث المنقطع هو الحديث الذي سقط من أثنائه راو واحد في موضع واحد أو راويان في موضعين مختلفين وألا يكون الساقط صحابياً، فهو منقطع أي أن إسناده لم يتصل، وهو من أنواع الحديث الضعيف، وكلام الناظم يعم كل انقطاع، فيدخل فيه المرسل، والمعلق، والمعضل لأن هذه الأنواع يصدق عليها أنها غير متصلة، ولهذا كان التعريف الذي ذكرته هو الأولى.

مثال ذلك: أن يروي مالك عن ابن عمر حديثاً، ومالك يروي عن ابن عمر بواسطة، لأن مالكاً ليس من التابعين، فهو يروي عن نافع وأضرابه، فإذا جاء الإسناد بهذه الصورة: مالك عن ابن عمر كان اسناداً منقطعاً.

***

«(والمعضل) الساقط منه اثنان ... .»

المعضل أيضا من أنواع الحديث الضعيف، وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي من أي موضع في الإسناد، وباشتراط التوالي يفارق المنقطع الذي لا يشترط فيه هذا الشرط، كأن يروي مالك عن النبي ﷺ، ففي هذا الإسناد سقط التابعي والصحابي، وربما أكثر من اثنين إذ ربما أن التابعي أخذ الحديث عن تابعي آخر، وهذا السقط كان في موضع واحد.

ومن هذا ما يرويه صغار التابعين كالزهري وقتادة، فإن الغالب أن مراسيلهم قد سقط منها اثنان إن لم يكن أكثر، ولذا كانت مراسيلهما من أوهى المراسيل[1].

***

«..... وما أتى مدلساً نوعان

الأول الإسقاط للشيخ وأن ينقل ممن فوقه بعن وأن

والثان لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا ينعرف»

انتقل المصنف في هذا الموضع إلى التدليس، والذي يعني لغة الخفاء، أما في الاصطلاح فهو نوعان:

الأول: تدليس الإسناد، وهو أن يروي الراوي روايته بصيغة محتملة توهم أنه سمع من شيخه، وهو لم يسمع منه إنما سمعه من شيخ آخر، والصيغ المحتملة: «عن» و«أن» و«قال»، فيحتمل أنه قاله له ويحتمل أنه قاله لغيره، أما الصيغ الصريحة في السماع نحو: «حدثني» و«أخبرني» و«سمعت» أو الصريحة في عدم السماع نحو: «بلغني» أو «أُخبرت» أو «حُدثت» فليست مما يحتمل السماع وعدمه.

النوع الثاني: تدليس الشيوخ، ويسمى أيضاً: تدليس الأسماء، وهو أن يصف الراوي شيخه بأوصاف لا يُعرف بها، ففي تدليس الشيوخ لا يسقط

---

[1] ينظر: الموقظة ص٤٠.

الراوي شيخه كما في النوع الأول، وإنما يصفه بأوصاف أو يسمه أو يلقبه بما ليس مشهوراً به بين الناس بحيث يظنه السامع شيخاً آخر وليس الشيخ الذي يروي عنه الراوي، وهذا هو معنى قول الناظم: «والثان لا يسقطه لكن يصف...إلخ»، ومن أمثلته قول أبي بكر بن مجاهدٍ أحد أئمة القرآن: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد عبد الله بن أبي داود السجستاني[1].

ومن أمثلته أيضاً: أن ابن جريج روى عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو ضعيف جداً فكان يقول: حدثني محمد بن أبي عطاء، وأبو عطاء جده.

وأسباب هذا النوع من التدليس التكثر وذلك بأن يوهم الراوي كثرة شيوخه، أو الستر على الراوي الضعيف لئلا ينتقد في روايته عنه فيسميه بغير اسمه المشهور، ومن أمثلة هذا أن محمد بن السائب الكلبي متكلم فيه، فكان بعض من يروي عنه يسميه بما لا يُعرف، سماه بعضهم «أبا النضر»، وسماه بعضهم «حماد بن السائب»، وسماه بعضهم «أبا سعيد»، وهو شخص واحد[2].

---

[1] ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٧٤.

[2] ينظر: موضح أوهام الجمع والتفريق ٤٠٩/٢، ومقدمة ابن الصلاح ص٣٢٣.

وقد صنف أهل العلم في هذا النوع، وهو من تعددت نعوته مصنفات منها تصنيف الخطيب البغدادي المسمى: «الموضح لأوهام الجمع والتفريق».

***

«وما يخالف ثقة فيه الملا فـ(الشاذ).....»

من أنواع الضعيف الحديث الشاذ، وهو ما يرويه الثقة مخالفا لمن هو أوثق منه عددا أو صفة، وبعبارة أخرى: ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه أو مخالفاً جماعة من الثقات.

والشذوذ قد يكون في السند وقد يكون في المتن، أما السند فأن يشتهر الحديث من طريق راو فيأتي أحد الرواة ويجعله عن راو آخر.

وأما المتن فمثل ما روي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه»[(١)]، وهذا شاذ، والمحفوظ أن هذا من فعله ﷺ[(٢)] لا من قوله.

ومعرفة الشاذ من المحفوظ يعرف بالسبر والمقارنة بين المرويات وقرائن الترجيح.

***

---

(١) أخرجه الترمذي (٤٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٦)، ومسلم (٧٣٦).

«..... ..... و(المقلوب) قسمان تلا

إبدال راو ما براو قِسمُ وقلب إسناد لمتن قسمُ»

المقلوب من أنواع الحديث الضعيف، وهو قسمان:

القسم الأول: إبدال راو براو آخر كأن يروي نافع عن ابن عمر حديثاً فيرويه بعضهم عن سالم عن ابن عمر، ويسمى هذا قلب إسناد، ومن أمثلة هذا حديث نهى النبي ﷺعن بيع الولاء وهبته، روى هذا الحديث عبد الله بن دينار عن عمر مرفوعا، فجاء بعضهم ورواه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وهذا خطأ بإجماع الأئمة[1].

القسم الثاني: قلب إسناد لمتن كما قال المصنف أي أن يروي الراوي حديثاً بإسناد لحديث آخر، مثاله حديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» أخرجه البخاري ومسلم من رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري مرفوعاً لكن روى هذا الحديث جرير بن حازم عن ثابت البناني عن أنس مرفوعاً، وقد تفرد به جرير من هذا الوجه، وخطأه الأئمة في ذلك[2].

***

«والفرد ما قيدته بثقةٍ أو جمع أو قصر على روايةٍ»

---

[1] ينظر: الإرشادات ص٢٢٩.

[2] ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٢٠٩.

تقدم الكلام على الغريب وأنه ما تفرد به راو، وأهل العلم يقسمون الغريب على قسمين: مطلق ومقيد أو نسبي، ومقتضى كلام الناظم جعلهما نوعين مختلفين، وقسم التفرد أو الغريب النسبي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما قيد بثقة، وهو أن يتفرد راو بالحديث عن راو معين ثقةٌ، فيقال مثلا: هذا الحديث لم يروه ثقةٌ عن الزهري إلا فلان مع أن هذا الحديث قد يكون رواه جماعة غيره لكنهم ضعفاء.

القسم الثاني: ما قيد بجمع، وهو أن يتقيد الحديث برواية مصر معين كأن يقال: هذا الحديث لم يروه إلا أهل المدينة أو مكة.

القسم الثالث: ما قيد برواية، وهو أي أن يكون الحديث مقصورا على رواية معينة كأن يكون الحديث غريبا من رواية فلان ومشهورا من رواية آخر، فقصر التفرد هنا كان على رواية بعينها.

***

«وما بعلة غموضٍ أو خفا معللٌ عندهم قد عُرفا»

تقدم بأن من شروط الحديث الصحيح والحسن خلوهما من العلة، فمن أنواع الضعيف الحديث المعل أو المعلل، أي الذي فيه علة سواء في سنده أم متنة، والعلة هي: سبب خفي يقدح في سلامة الحديث مع أن ظاهره السلامة، فالعلة سبب خفي وغامض لا يطلع عليه إلا جهابذة علم الحديث من أمثال ابن المديني وأحمد والبخاري وابن أبي حاتم والدارقطني وأضرابهم، وبعضهم يقسم العلة على قسمين: ظاهرة وخفية، فالظاهرة

كالتعليل بالانقطاع أو بعنعنة مدلس ونحو هذا مما يظهر من أول نظرة في الإسناد، والخفية هي التي لا تظهر إلا بعد فحص ونظر في الطرق ومعرفة تامة بالرجال ورواياتهم، وغيرها والتي لا يقوم بها إلا الجهابذة.

***

«وذو اختلاف سند أو متن مضطرب عند أهيل الفن»

في هذا البيت يتكلم المصنف عن الحديث المضطرب، وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف، وقد عرفه الناظم بأنه: الحديث الذي وقع اختلاف في سنده أو متنه، أي أن يروي الحديث راو على وجه، ويرويه غيره على وجه آخر، كأن يرويه أحدهم مرسلا وآخر موقوفا، ومن أمثلة الاضطراب حديث فاطمة بنت قيس: «ليس في المال حق سوى الزكاة»[1]، وجاء عنها بلفظ: «إن في المال لحقا سوى الزكاة»[2]، فيلاحظ أن الخلاف بين الروايتين شديدن، وبهذا يتبين أن الاضطراب علة من العلل التي توجب ضعف الحديث، ولهذا ذكر الناظم هذا النوع عقب كلامه على الحديث المعل.

***

«والمدرجات في الحديث ما أتت من بعض ألفاظ الرواة اتصلت»

---

[1] أخرجه ابن ماجه (١٧٨٩).

[2] أخرجه الترمذي (٦٥٩).

من أنواع الحديث الضعيف الحديث المدرج، والإدراج هو زيادة في إسناد الحديث أو متنه، وأسباب الإدراج كثيرة منها: تفسير غريب أو استنباط حكم فيظنه السامع جزءا من الحديث.

ومن أمثلة الإدراج حديث أبي هريرة: «للعبد المملوك أجران، ولولا الجهاد في سبيل الله وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك»، فجملة: ولولا الجهاد إلى آخرها مدرجة؛ لأن أم النبي ﷺ ماتت وهو صغير، فتبين أن هذه العبارة مدرجة في الحديث ذكرها الراوي بعد ذكره حديث: أن للمملوك أجرين.

ومن أمثلة الإدراج في الإسناد أن يُروى الحديث من طريق مرسلا، ويرويه راو آخر موصولا، فذكر الصحابي إدراج؛ لأنه زيادة في الإسناد، وهذه ليست قاعدة مضطردة بمعنى أنه ليس كلما جاء الحديث من طريقين على هذا النحو كانت الزيادة مدرجة، وما تقدم هو مجرد تمثيل، وعلى كل فإن الإدراج علة كلما دقّت احتاجت لمزيد بحث ونظر واستيعاب طرق، وفحص شديد، وهذا ما لا يقوم به إلا النقاد الكبار من أئمة الحديث.

***

«وما روى كل قرين عن أخه مدبج فاعرفه حقا وانتخه»

يتكلم المصنف هنا على نوع من أنواع الحديث وهو الحديث المدبج، وعرفه الناظم بأنه: رواية الأقران بعضهم عن بعضهم، أو هو رواية القرين عن أخه أي أخيه، قال: "فاعرفه حقا وانتخه" أي اقصده، والأقران هم

الرواة الذين يشتركون في الرواية عن شيخ واحد أو كانوا في سن متقارب بمعنى أنهم عاشوا في زمن واحد، وهذا كرواية الصحابة عن بعضهم والتابعين عن بعضهم، لكن لا بد من التفريق بين رواية الأقران والمدبج، فرواية الأقران أن يروي أحدهم عن الآخر فقط دون أن يروي الآخر عنه أما المدبج فهو أن يروي كل واحد منهما عن الآخر، كرواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة، وفي التابعين رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري، ورواية مالك عن الأوزاعي والعكس.

إذاً: رواية القرينين نوعان: أن يروي كل واحد عن الآخر فهذا هو المدبج، وأن يروي أحدهما عن الآخر فقط فهذه رواية الأقران، وقد صنف بعض أهل العلم مصنفات في هذا النوع من الحديث منها كتاب: «المدبج» للدارقطني، وهو أول من سماه بهذا الاسم، وللحافظ ابن حجر كتاب اسمه: «الأفنان في رواية الأقران».

***

«متفق لفظاً وخطاً متفق وضده فيما ذكرنا المفترق»

من أنواع علوم الحديث ما يسمى بالمتفق والمفترق، وهو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا أو أن تتفق كُناهم أو في النسبة أو في الصفة وتختلف أشخاصهم، فمثلا من كان اسمه الخليل بن أحمد ستة، فهذا الاسم متفق لفظاً بين ستة أشخاص لكنه مفترق معنى؛ لأنه لا يقصد به شخص

واحد في كل موارده، ولهذا من فائدة معرفة المتفق والمفترق تعيين الرواة، ومن أمثلة هذا أن أهل العلم يقولون: إذا قيل بمكة عبد الله فابن الزبير أو بالمدينة فابن عمر أو بالكوفة فابن مسعود أو بالبصرة فابن عباس أو بخراسان فابن المبارك[1].

***

«مؤتلف متفق الخط فقط وضده مختلف فاخش الغلط»

المؤتلف والمختلف من أنواع علوم الحديث، وهو يتعلق بعلم الرجال كالنوع السابق، وهو أن يتفق راويان فأكثر في الاسم خطاً ويختلفان نطقاً سواء كان الاختلاف بسبب النقْط أو الشكل، مثل: عباس وعياش، وعُبيدة وعَبيدة، وحَيان وحِبان، فهذه الأسماء تكتب بطريقة واحدة علماً أنهم قديما لا ينقطون الحروف المعجمة، ولهذا فإن عباس يكتب مثل عياش، فمن لا خبرة له بعلم الحديث ورجاله ولم يتتلمذ على علماء هذا العلم إذا روى حديثا بإسناد في أسماء على هذا النحو صحفها وأخطأ فيها، ولأهمية هذا الفن فقد صُنفت فيه مصنفات عديدة منها كتاب: «تلخيص المتشابه» للخطيب، وصنف فيه أيضا الدارقطني وابن حجر وآخرون.

***

«والمنكر الفرد به راو غدا تعديله لا يحمل التفردا»

---

[1] ينظر: التقييد والإيضاح ص٤١٠.

ذكر الناظم هنا نوعا آخر من أنواع الحديث الضعيف وهو الحديث المنكر، وعرفه بأنه الحديث الذي يتفرد به الراوي الذي تعديله أو حفظه لا يؤهله لأن يتفرد بهذه الراوية، وهذا التعرف ذكره بعض المتقدمين وذهب آخرون إلى ترادف الشاذ والمنكر، وبعضهم يخص المنكر بما رواه الراوي مخالفا لمن هو أوثق منه سواء كان هذا الرواي ثقة أم ضعيفاً لكن الحافظ ابن حجر فرق بين النوعين، فجعل الشاذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، ويقابله المحفوظ، والمنكر مخالفة الضعيف للثقة ويقابلة المعروف.

ومثال المنكر بحسب تعريف الناظم حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشه مرفوعا: «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان، وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق»، فأن أبا زكير لم يبلغ مرتبة من يغتفر تفرده[1].

***

«متروكه ما واحد به انفرد وأجمعوا لضعفه فهو كرد»

الحديث المتروك هو ما تفرد به راو أجمع المحدثون على ضعفه إما لكونه متهماً بالكذب لأنه يكذب في حديث الناس أو لتهمته بالفسق أو لغفلته أو لكثرة وهمه[2]، ولا يسمى هذا الحديث موضوعاً لأن مجرد الاتهام بالكذب

---

[1] ينظر: التقييد والإيضاح ص٤١٠.

[2] ينظر: التقريرات السنية ص١١٥.

لا يسوغ الحكم بوضع الحديث، مثاله حديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث عن علي. وهو مما قيل فيه: أو هي الأسانيد[1].

وتسمية المتروك لهذا النوع إنما هو باعتبار الأغلب وعلى ما استقر عليه هذا المصطلح وإلا فقد يكون الحديث متروكا لعلة فيه ولو كان رواته ثقات.

***

«والكذب المختلق المصنوع على النبي فذلك الموضوع»

في هذا البيت يتكلم الناظم على الحديث الموضوع، وهو المختلق المصنوع على النبي ﷺ أي المكذوب عليه، وليس شرطا أن يكون هذا الكذب عمدا وإن كان هذا هو الغالب إلا أن الوضع قد يكون خطأ، ولهذا قسم بعض أهل العلم الحديث الموضوع على قسمين: موضوع عمدا وموضوع خطأ، أما العمد فواضح، وقد حاول بعض أعداء الإسلام أن يضعوا أحاديث وينشروها بين الناس، ولكن بفضل الله بين أهل العلم هذه الأكاذيب ودونوها في كتب لئلا يغتر بها بعض الناس، وأما الموضوع خطأ فيذكرون من أمثلته أن أحدهم ساق سنداً لحديث وهو يحدث تلاميذه فدخل شخص فرآه الشخص وقال: "من طال قيامه في الليل حسن وجهه في النهار" فظنه هذا الداخل هو متن السند السابق فكان يرويه على هذا الأساس.

---

[1] ينظر: المقنع في علوم الحديث ١/ ١٠٥.

ومن أمثلة الأحاديث المكذوبة:

١- «من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا»[١].

٢- «الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهائم الحشيش أو النار الحطب»[٢].

٣- «أنا جد كل تقي»[٣].

٤- «صنفان من أمتي إذا صلحا، صلح الناس: الأمراء والفقهاء»[٤].

٥- «توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم»[٥].

٦- «الخير فيّ وفي أمتي إلى يوم القيامة»[٦].

***

«وقد أتت كالجوهر المكنون ... سميتها منظومة البيقوني

فوق الثلاثين بأربع أتت ... أقسامها تمت بخير ختمت»

١() ينظر: ميزان الاعتدال ٢/٢٩٣.

٢() ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ٤/١٤٥.

٣() ينظر: الحاوي للسيوطي ٢/٨٩.

٤() ينظر: تخريج الإحياء للعراقي ١/٦.

٥() ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/٤١٥.

٦() ينظر: المقاصد الحسنة ص٢٠٨.

أثنى الناظم على منظومته فشبهها بالجوهر النفيس المحفوظ في وعاء، وقد سماها باسمه، وهي تبلغ ثلاثة وأربعين بيتاً، سهلة الحفظ على المبتدئ، تأخذ بيده إلى تصور جملة من مسائل مصطلح الحديث، فنسأل الله عز وجل أن يجزل لنا وله المثوبة وأن يتجاوز عنا جميعا سيئاتنا إنه هو الغفور الرحيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

فهد عبد الله

ليلة عرفة ١٤٤٠

الرياض

إشعار:

تم شرح هذه المنظومة على هيئة مقاطع على قناتي على اليوتيوب:

ZT٢٧https://cutt.us/L